ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 29 أبريل 2017

مسألة المرأة بين الإرادة السياسيّة والمحافظة الاجتماعيّة

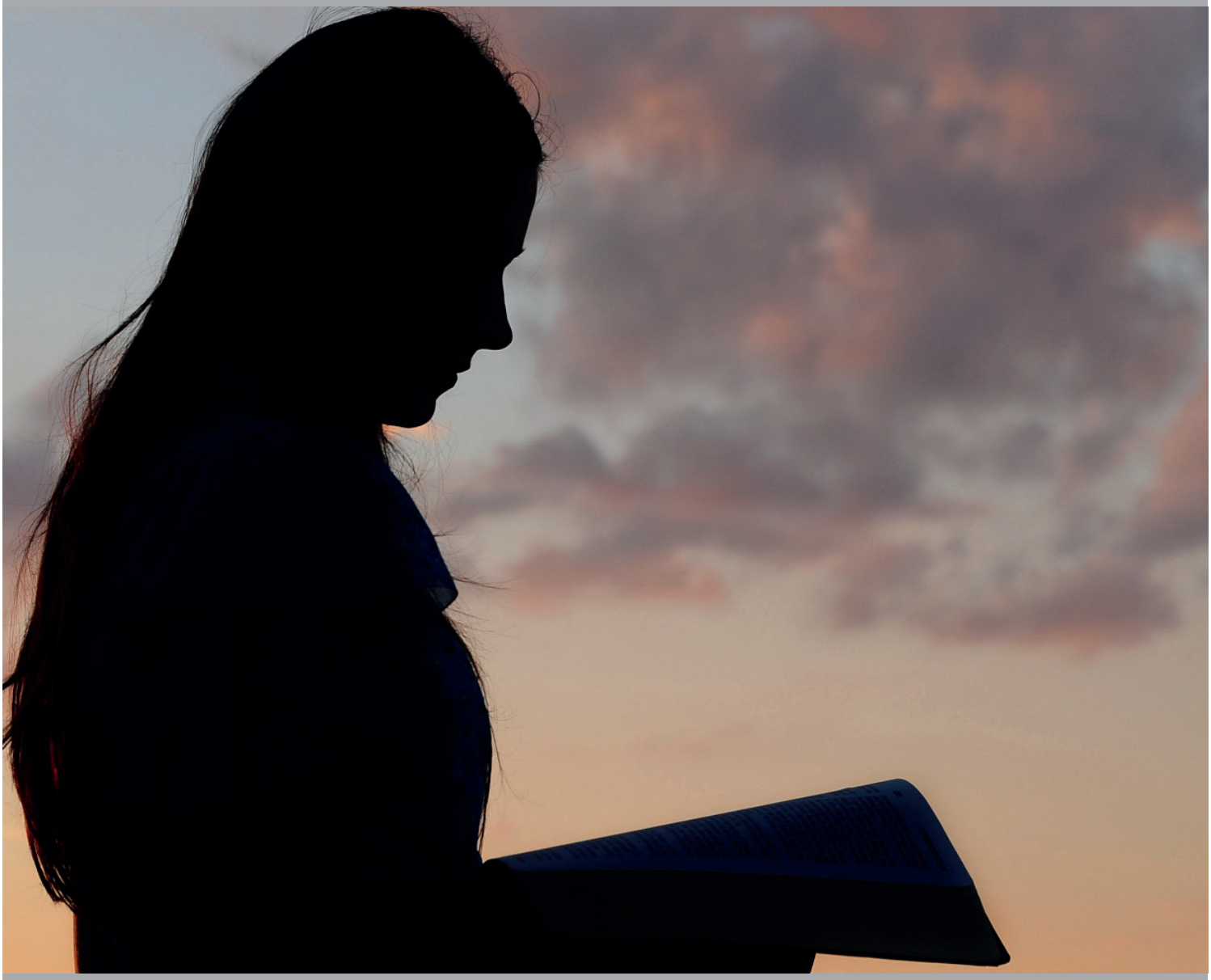

زينب الصمندي
ترجمة: عبد الرزّاق القلسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

مسألة المرأة بين الإرادة السياسيّة والمحافظة الاجتماعيّة[1]

زينب الصمندي

ترجمة: **عبد الرزّاق القلسي**

[1] نشر في ملف «النسوية الاسلامية»، بتاريخ 13 يونيو 2016، مؤسسة مؤمنون بلا حدود إشراف بسّام الجمل، تقديم أنس الطريقي.

عنوان المقال باللّغة الفرنسيّة:

La question féminine entre le volontarisme politique et le conservatisme social

ضمن (la Revue Tunisienne des sciences sociales) «المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية»، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1999، السنة السادسة والثلاثون، عدد 118، ص ص 127/121

نصّ المقال:

تظلّ مسألة المرأة من بين المسائل الكبرى التي هزّت وما تزال تهزّ المجتمعات العربيّة الإسلاميّة على امتداد القرن العشرين. فقد تولّد عن تطوّر وضعيّة المرأة في كثير من هذه الدول تغيير عميق في المشهد الاجتماعي العام، بينما مستقبل بعض الدول الأخرى ظلّ محكوماً بالجدل حول الموضوع ذاته.

تبدو قضيّة المرأة، على هذا النحو، فضاءً تتراءى فيه ليس علاقة المرأة بالسّلط السياسية القائمة فحسب، وإنّما بالاختيارات الثقافية التي تمارس في مثل هذه السياقات، وبالمشروعات المجتمعيّة التي تتنافس في ظلّ هذه الظرفية الثقافيّة.

إنّ قضية المرأة تتخطّى الحيّز الذي خلقت فيه، ولأجل ذلك عمدنا في هذه المقاربة إلى دراسة تمظهر قضية المرأة في مختلف المنظورات المعتمدة من قبل النخب السياسية.

منزلة المرأة والتجلّيات المجتمعيّة

تعرض قضيّة المرأة في الفضاء العربي الإسلامي بصيغ شديدة التعارض، فإذا ما درسناها من جهة منزلة المرأة فإنّ التحليل يفضي بنا إلى رصد ثلاثة أنماط من المجتمعات:

1ـ مجتمعات محكومة بسلطات محافظة تؤبّد نظاماً يقمع المرأة وتمسك به. وهذه المجتمعات قد نشأت بفعل السيطرة الطائفية المحافظة المتماهية مع نفوذ سياسي منخرط في مشروع مجتمعي محافظ. وفي ظلّ هذا الوضع فإنّ منزلة المرأة تتّصف بخاصّيتين: الأولى تتمثل في حظر الاختلاط بين الجنسين، وهو ما يتجلّى في غياب المرأة في الفضاء العام الذي يبدو حكراً على الرجل. وفي هذا الصّدد فإنّ المؤشّرات البسيطة لحريّة الحركة تبدو ممنوعة على النساء مثل قيادة السيارات في بعض مجتمعات الخليج.

أمّا الخاصية الثانية فتتمثّل في وضع المرأة تحت الوصاية الذكوريّة، وهذا ما يحرمها من ممارسة أبسط حقوقها المدنيّة.

إنّ دراستنا لهذه الوضعيّة أفضت بنا إلى أنّ هذه السلطات التي تعامل المرأة على هذا النحو هي سلطات ذات خاصية دينية وتمارس الشريعة الإسلامية. ولكن أن نعزو سبب دونيّة منزلة المرأة إلى الإسلام بشكل مباشراً لا يمثل تفسيراً مقبولاً، لأنّنا في هذه الحالة لا نأخذ بالحسبان الاختلافات المهمّة أحياناً التي توجد في ما بين العديد من الدول التي تحكمها سلطات دينية، فضلاً عن أنّنا لا يمكن أن نستوحي وقائع اجتماعية من العقيدة فحسب. فالبون التاريخي الذي يفصل المجالين الديني والاجتماعي هو بون غير قابل للاختزال. إنّنا نرى أنّ علّة هذا الوضع لا تتمثل في الإسلام، وإنّما في الأخلاق الطائفية التي يتبنّاها الزعماء والتي تمثل على نحو ما الإيديولوجيا المهيمنة لحكمهم. ففي هذه المجتمعات تبدو هذه الأخلاق الطائفيّة قامعة لحريّة المرأة، لأنّها تخلق علاقة ما بين المحافظة على النظام الأخلاقي والإبقاء على النظام الاجتماعي من جهة، وبين الإبقاء على المرأة وكأنها ملك خاص من جهة ثانية. وبالنسبة إلى هذا المنظور فإنّ الفوضى تنشأ حينما تنفلت المرأة من مثل هذا النظام، وحينما لا يتقاطع الاختلاف بين الجنسين مع التعارض بين الفضاء الخاص والفضاء العام . بمعنى آخر ألّا تكون الطبقات الاجتماعية امتداداً للطبقات البيولوجية.

إنّ هذه المقاربة تسمح لنا بالتبصر بالتباينات الحاصلة فيما يتصل بمنزلة المرأة في السياقات الإسلامية، بما يمكننا من تمييز تلك التباينات التي تستمد مشروعيتها من تيوقراطية محافظة عن تلك التي تدّعي انتسابها إلى إسلام ثوري تتبوّأ فيه المرأة منزلة مختلفة. وفي هذا الصدد يبدو لنا المجتمع الإيراني مثالاً مهماً لأنّه يؤشر لنا أنّه باسم إسلام متحرّر من عبء التقاليد يمكن للمرأة أن تطالب بحقوقها المدنية. وفي هذا التمّشي ذاته نجد عدداً مهماً من النساء ممّن يصطففن وراء الحركات الإسلامية في بعض الدول الإسلامية مثل الجزائر وتركيا.

2- النمط الثاني من المجتمعات هو تلك المجتمعات التي تكون محكومة بسلطات تؤمن بالانفتاح الاجتماعي نحو الحداثة، ما يسمح بإرساء صيرورة تدفع إلى التحرر الاجتماعي من جهة كونه حقيقة واقعة وليس حقاً مكتسباً، وهذا ما يجعل التشريعات فيما يتصل بالأحوال الشّخصية وبقانون الأسرة متخلفة عن الواقع المتطور الذي يرزح تحت طائلة تشريعات تقليدية تخطاها العصر.

وعلى خلاف النمط الأول من المجتمعات لا تبدو هذه المجتمعات محكومة بقانون تيوقراطي، كما أنّ تنظيمها الاجتماعي ليس تنظيماً من نمط إسلامي. إذ هي تشهد ضرباً من التطور الاجتماعي وانفتاحاً على الحداثة، ما يجعلها وإن لم تعد مجتمعات تقليدية فهي ليست من ضمن المجتمعات التي حسمت أمرها في الانتساب للحداثة، مثل تونس وتركيا، فقد وضعتا تشريعات حديثة لصالح المرأة.

تولّد عن هذا الوضع سياقات هجينة تحكمها مظاهر الحداثة في بعض الجوانب، مثل شكل الحكم (نظام جمهوري، مؤسسات سياسية)، ومثل الاختلاط بين الجنسين في الحياة العامة مع إمكانية دخول البنات إلى التعليم والنساء إلى الشغل، وتراجع بعض الممارسات مثل التطليق وتعدد الزوجات ...، ولكن تحكمها أيضاً بعض المظاهر التقليدية، لاسيما تلك التي ترتبط بالأسرة وبالوضعية الاجتماعية للمرأة.

إنّ الانطباع الذي يرسخ في الذهن يتمثل في أنّ كلّ مقاومة ممكنة لتغيير الأوضاع الاجتماعية تتبلور في ظلّ هذا المستوى الذي يتباعد فيه نمط جديد للحياة يسعى إلى أن يتعمّم عن تشريعات محنّطة وأسيرة للمنظومات الاجتماعية القديمة.

ويمكن أن نضرب في هذا السياق المثال بنضال الحركات النسويّة في الجزائر من أجل إعادة النظر في قانون الأسرة وفي وضع تشريع خاص لمجلّة الأحوال الشخصية.

إنّ هذه الوضعية التي تتسم بالتباعد بين مستوى تطلعات المرأة وبين التشريعات القائمة، شبيهة بتلك الوضعية التي كانت سائدة في المجتمعات الغربية في الستينات من القرن العشرين، وفي الحقبة التي تلتها، حيث تلاحقت المبادرات النسائية من أجل ردّ هذا التباعد إلى الحد الأدنى، ومن أجل رفع آخر المحظورات القانونية والمؤسساتية القائمة أمام حرية المرأة (المطالبة بالإجهاض، المساواة في الأجر ...). إنّنا سنسعى لاحقاً إلى تبيّن الأسباب التي تجعل نساء المغرب والجزائر لا يحصلن إلا على استجابة محدودة لمطالبهن.

3- النمط الثالث من المجتمعات يتّصف بوجود سلطة حداثيّة تتّجه إلى الإقرار بما يطلق عليه «نسويّة الدولة»، وهذه المجتمعات تمارس ضرباً من السياسة المؤدلجة، تشجّع على تحرير المرأة وعلى تطوير منزلتها في المجتمع.

إنّ النخبة السياسية الجديدة ومنذ صعودها إلى الحكم تجعل من مسألة المرأة أولوية سياسية، رغم أنّ مسألة المرأة لم تكن في صلب المطالب الاجتماعية الملحّة، ومع ذلك فقد أصبحت تحظى بأولوية على صعيد الاستراتيجية الوطنية.

إنّ تطوير منزلة المرأة قد ارتقى إلى مستوى المشروع السياسي الذي يتجسّد في اتجاهات مختلفة: تربوية مع تعميم التعليم وتشجيع البنات على الدراسة، وقانونيّة من خلال سنّ قانون مجلّة الأحوال الشخصية الذي من مآثره أنّه يحرّر المرأة من وصاية الرجل، ويمنع تعدّد الزوجات، ويضع حدّاً لممارسة التطليق، مع وضع خطط للتنظيم العائلي وتعميم الإجهاض، ورمزية من خلال دفع النساء إلى السفور، وأخيراً اتجاهات اقتصادية عبر تشجيع النساء على الدخول إلى سوق العمل.

وعلى هذا النحو نلاحظ أنّ الدولة الجديدة لا تنهض على ذرّ الرماد في العيون بإصلاحات جزئية وظرفية هنا وهناك، وإنما على وضع مشروع متكامل ينخرط في حركة التاريخ ضمن الديناميكية الحداثية ويعبّر عن إرادة حقيقية في السير بالمجتمع إلى مستقبل وطني أفضل.

يبدو لنا أنّ تدخّل الدولة في اتجاه قضية المرأة كان تدخّلاً مبكّراً بعض الشيء، ونستشهد على ذلك بإيران وتركيا في الأربعينات، فيما كان تدخل الدولة في تونس في الخمسينات، ويحق لنا أن نجزم أنّ النساء في هذه الدول قد حزن حقوقاً تتصل بالحق في الإجهاض وفي الطلاق، فيما كانت النساء في كثير من الدول الغربية ما يزلن يناضلن من أجل الظفر بها. بل إنّ تدخّل الدولة قد اكتسى لدى البعض بطابع إجباري، من ذلك حظر ارتداء البنات الحجاب في المؤسّسات التعليمية والعامّة.

إنّ ما يبرّر هذا التمشّي من جانب الدولة هو انخراط السلطة السياسية القائمة في مشروع كامل لتحديث المجتمع ولزعزعة الأسس التقليدية التي نهض عليها بطريقة منهجية وأسلوب متزامن يشمل كلّ القطاعات والميادين. وفي ظلّ هذا المستوى نرى بدون أدنى شكّ الاختلاف القائم بين المغرب والجزائر وتونس فيما يتصل بمنزلة المرأة في المجتمع.

ففي المغرب والجزائر لم تنشأ عشيّة الاستقلال وحتى في الفترة التي تلته هذه العزيمة لدى السلطة في خلخلة القواعد الأساسية للمجتمع التقليدي، ولا هذه الإرادة من أجل إرساء مجتمع حديث بطريقة لا رجعة فيها، ولأجل ذلك نرى في تونس أنّ عملية تطوير منزلة المرأة قد نشأت بفعل الأولوية التي منحها نظام الحكم في تحديث المجتمع التونسي.

نشير في هذا المقام إلى أنّ مسالة تحديث المجتمع التونسي قد طرحت منذ أواخر القرن التاسع عشر، فيما عرف بعصر النهضة الذي واجه مسألة منزلة المرأة، ولأجل ذلك نرى أنّ الطاهر الحداد قد تعاطى مع هذه المشكلة في إطار الفكر الإصلاحي الذي لم يتجاوز ـ في نهاية المطاف ـ الدعوة إلى تفعيل ضرورات التغيير من أجل إدراك عوامل الانحطاط. وكانت القضيّة الكبرى المطروحة تتمثّل في: كيف يمكن أن ننخرط في الحداثة من دون أن نفقد هويّتنا؟ وبهذا النمط من التفكير بدا واضحاً لدى المؤرّخ البشير التليلي أنّنا لا نستطيع القطع مع الماضي.

في إيران وتركيا وتونس كانت للنخب السياسية التي أخذت زمام السلطة الجسارة في أن تقطع مع الماضي، وفي أن تسير قدماً نحو الحداثة وفيها.

نشير أيضاً إلى أنّ المقاربة الوحيدة البعد التي ترمي إلى تفسير المنزلة الدونية للمرأة في الفضاء العربي الإسلامي تفسيراً ينهض على اعتبارات تاريخية ـ ثقافية هي مقاربة لا تفي للموضوع تعقيداته

وتعقيدات الواقع الذي يحيل إليه بكل اختلافاته العميقة. هذه المقاربة عاجزة عن أن تأخذ بالحسبان الانقلابات والقطائع الحادثة في مجتمعات دون أخرى.

تبدو لنا مسألة المرأة في العالم الإسلامي بوجه خاصّ وثيقة الصلة بطبيعة الإدراك من لدن السلطة للحداثة في وجهها الغربي وفي قدرتها وإرادتها في أن تضع موضع التنفيذ مشروعاً كاملاً للحداثة الشاملة للمجتمع بأسره.

ومن أجل ذلك نرى أنّ العلاقة بين المرأة والسلطة في المجتمعات الإسلامية هي علاقة سريّة وخفيّة، ويسمح لنا تحليل هذه العلاقة بأن نرى أنّ منزلة المرأة في تلك المجتمعات تابعة للكيفيات التي تنخرط بها السلطة في العلاقة بين القدم /الحداثة، وليست تابعة للخاصية الاستبدادية أو الديمقراطية التي تتصف بها هذه السلطة على حد تعبير الباحثة المغربية فاطمة المرنيسي. ويمكن تأييد هذه الأطروحة من خلال الأمثلة والنماذج في إيران زمن الشاه، أو في تركيا في ظلّ حكم أتاتورك، وفي تونس في عصر الحبيب بورقيبة. ففي هذه السياقات كان تحرّر المرأة نابعاً من إرادة سياسية مؤدلجة واضحة للعيان، بل إنّنا يمكن أن نؤكّد أنّ أيّة عمليّة تطوير لمنزلة المرأة ما هي إلا إجراء سياسي لحكم مستبد سعى إلى خلق ضرب من الوجود النسوي للدولة يتماهى مع مشروع التحديث الشامل ويقطع مع الثقافة السائدة والإيديولوجيا المهيمنة. فالمشروع الحداثي يضم في طياته تحرر النساء باعتباره أولوية سياسية، وينظر إلى المرأة باعتبارها مؤشراً منتخباً لقياس مدى الانخراط في الحداثة.

نشير من هذه اللحظة إلى أنّ صيغة الحداثة الغربيّة بما تمثّلة من قدوة ديمقراطية لا مراء فيها، وإن أفضت إلى المساواة بين الجنسين، إلا أنها لم تنظر إلى ذلك باعتباره أولوية سياسية، على خلاف المشروع الحداثي. وهذا ما يدفعنا إلى التمييز ما بين التحديث والحداثة، وفي تنزيل قضية المرأة خارج السياق الغربي الحداثي، كما تجلّى لنا إلى حدود الستينات، وخارج السياق التحديثي كما بدا لنا في العالم الإسلامي. (انتهى)

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017